

بقلم أرمين إشراقي

هناك مقولة نادرة ما نجد من يفنّدها حتى في أروقة الحوار الدائر بين المسلمين، وهي الزّعم بأن العالم الإسلامي يمرّ الآن بحالة أفول واضمحلال وأنه قد تخلّف كثيرا من حيث التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي إذا ما قورن بعالم الغرب. ولا يلخصّ مقدار الحيرة واليأس الذي يتناول به المراقبون ما يجري على السّاحة أكثر من ذلك التّصريح الشائع التداول الذي أدلى به عام 1806 وليّ عهد إيران الأمير عباس ميرزا (المتوفي 1834)، وهو تصريح رواه المستشرق الفرنسي بيير أميديه جوبرت Pierre Amédée Jaubert (المتوفي 1847)، إذ خاطبه الأمير قائلا:

"ما الذي يجعلكم متفوّقين علينا؟ وما السبب في رقيكم ودوام ضعفنا؟ لأن أرض الشّرق أقل من البلاد الأوروبية من حيث الخصوبة والعمار السكّاني أو لأنّها أكثر منها فقراً؟ أم أن ذلك بسبب حنوّ الشمس عليكم مع أنها تشرق من فوقنا أوّلا قبل أن تأتيكم؟ أم أن الله الذي وسعت رحمته كلّ شيء أراد أن يفضلكم علينا؟ أنا لا أصدّق كل هذا! قل لي أيها الأجنبيّ: ما الذي يتعيّن عليّ أن أفعله كي أوقظ الإيرانيين من سباتهم؟<sup>2</sup>

ولازالت كلمات عباس ميرزا حتى اليوم، بعد مرور قرنين من الزمان، هي لسان حال تساؤلات العديد من أهل الشّرق. وعلى النقيض الآخر نجد مجتمعات إسلامية تفتخر بماضيها المجيد، عندما كانت الإمبراطورية الإسلامية رائدة من حيث العلوم والفنون والتجارة والعمارة والسياسة وغيرها. وقد جاش هذا الاعتداد بالماضي في الأونة الأخيرة كعوض عن مثالب الحاضر التي لا تخطئها العين، مما أثار أيضا مشاعر الإستعلاء والاعتقاد بالظفر. إلا أن الحقيقة التي لا جدال فيها

<sup>1</sup> يعلم الكاتب جيّدا أن هذه المصطلحات وغيرها ما هي إلا تبسيط للمسألة، ناهيك عن أنها محل خلاف. بيد أنه في غياب مصطلحات أخرى متّفق عليها لم يكن أمامي سوى اللجوء إليها على أمل أن تكون عوناً في نقل صورة للنقاط الرئيسية المساقة، بالإضافة إلى أن الأفكار والآراء التي تناقشها هذه المقالة بالتقدّم والتحليل هي أيضا مبنية على نفس الآراء التبسيطية التعميمية السائدة في عالم اليوم.

<sup>2</sup> نفلا عن النّص الفرنسي لكتاب "رحلة إلى أرمينيا وبلاد الفرس Voyage en Arménie et en Perse"، طبع باريس عام 1822، ص 175 وما بعدها

الآن وخلال القرنين الماضيين على الأقل، هي أن الغرب قد سبق الشرق في معظم الشؤون، وأن إدراك هذه الحقيقة قد أحدث انقساماً مستعصياً بين نظرة أتباع الدين الواحد لأنفسهم في مختلف بقاع العالم مع تباين ظروف حياتهم المعيشية.

لقد توصل المفكرون المسلمون عبر السنين على اختلاف أطرافهم إلى شروح عديدة عن أسباب أفول إزدهار العالم الإسلامي وتناولوا هذه المسألة من زوايا مختلفة. ولكن حدث شبه إغفال عام لتصوراتهم عند من لا ينظرون إلى الأمور من نفس المنظور، وهم أولئك الذين يعتقدون، على سبيل المثال، أن الغرب لا يتفوق إلا في الأمور المادية، بينما هو متخلف في كافة الأمور الروحية والأخلاقية، وأن السعادة الحقيقية لا تتحقق إلا بين ظهراي المجتمعات الشرقية. وفي الواقع نرى أن غالبية المسلمين يدركون أن هذا الاعتقاد ما هو إلا محاولة ساذجة لإيجاد ما يعزز التفاخر، حيث أن ما يقولونه يناقض بكل جلاء الظروف الفعلية التي يعايشوها. فهذه الغالبية لا تعتبر مجتمعاتها مثالا للروحانية وحسن الخلق، ولا ينظرون إلى بلادهم وحياتهم المشتركة على أنها رمز للمثالية. وأصدق دليل على ذلك هو ملايين المسلمين الذين يهاجرون إلى الغرب، ولا نجد في المقابل سوى أقل القليل من أهل الغرب من يلتزمون رغد العيش في العالم الإسلامي.

وهناك اعتقاد آخر مماثل لذلك، بيد أنه أكثر شيوعاً منه بقدر كبير، وهو أن إنجازات عالم الغرب في حقيقة الأمر قد "سُرقت" من المسلمين. وهو رأي يسعى هو الآخر لتعزيز التفاخر. وهو ادعاء يفنّه المراقبون الميالون إلى الواقعية وإعمال النقد الذاتي بقولهم أنه إن صحّت هذه المقولة فمن شأنها على العكس من ذلك أن تلقي بقدر كبير من اللوم على المسلمين، ذلك لأن كل تلك الإمكانيات كانت في متناولهم قروناً طويلة ومع ذلك لم يفعلوا بها شيئاً، بينما لم ينقض وقت قصير على قيام أهل الغرب "بسرقته" إلا وقد اخترعوا بفضلها الحديث من التكنولوجيا، وبنوا المصانع، وطوّروا المستحدث من الدواء، وأسسوا مجتمعات تنعم بقدر أكبر من الحرية والعدالة. ولكن مهما كانت وجهة هذا الرأي، فإنه، بخلاف اعتقاده بامتلاك القريحة الأصلية التي جادت بالعلم الحديث، لا يأتيها في نهاية المطاف بأي مخرج عملي من الأزمة الراهنة.

وفي نفس هذا السياق تطالعنا فكرة لها قدر مماثل من الشعبية وهي الاعتقاد بأن هناك مؤامرة عالمية ضد الإسلام، يتناوب على قيادتها "الأمريكان" و"الإنجليز" و"الاستعماريون" بل وحتى ما عفا عليه الزمن من المسميات مثل "الصليبيين" وما إلى ذلك. ويترتب على هذا الاعتقاد أن تلقي المسؤولية عن الحالة الحاضرة بكاملها على أكتاف أجنبية. ويصدق نفس الشيء بالنسبة لمن يلقون باللوم عن كل تخلف في عالم الإسلام على الاستعمار والتدخل الأجنبي في الأمور السياسية. وهنا أيضاً يردّ عليهم من يأخذون منحى النقد الذاتي بأنه حتى ولو كان للاستعمار والتدخل الغربي في الأمور السياسية أثر مدمر على الدول الإسلامية، إلا أنه يتعين على المرء أن يتساءل ما الذي جعل

المجتمعات الإسلامية تقع ضحية لمثل هؤلاء الأعداء بمنتهى السهولة<sup>3</sup> وهكذا جنح دعاة الإصلاح، بناء على هذه الحجج وما يماثلها، إلى وضع المسؤولية عن هذا الأفول على المسلمين أنفسهم دون سواهم.

وكما تُظهر لنا هذه الأمثلة القليلة، فقد درج المنخرطون في حوار التحديث والتنمية في العالم الإسلامي على إقامة الحجج لتفنيد أو مساندة العديد من مختلف التفسيرات النظرية لواقع الحال، وقدموا مختلف الآراء من أجل التوصل إلى حلول مرغوبة. ومن بين هذه الآراء شديدة التباين والاختلاف يمكن استبانة قاسم مشترك ألا وهو فكرة استعادة العصر الذهبي للإسلام الذي كان حقيقة واقعة في الماضي. وهكذا بات المثل والأمل المرجو في الحاضر يُستعرض على خلفية ماضٍ مجيد، ذلك الماضي الذي يوصف في نفس الوقت بأنه نموذج المجتمع المثالي المنشود في المستقبل. وطبقاً لوجهة النظر السائدة هذه، لا يمكن تحقيق بناء المستقبل إلا من خلال إعادة الماضي. وعلى الرغم من أن منهج العودة إلى الجذور هذا يرفعه القوميون بل والحركات العنصرية في بعض الأحوال، إلا أنه قد صار في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة يروج له بقدر متزايد وبنجاح مضطرد من منظور ديني.

هناك رواية متفق عليها لتصوير العصور الأولى للإسلام على أنها عصر الإسلام الذهبي، إلا أن هناك اعتراضات من قبل المسلمين أنفسهم بأنهم في منعطف ما من التاريخ بدأوا الانحراف عن الصراط المستقيم، وتفرقوا شيعاً وفقدوا قوتهم، فوقعوا من جرّاء ذلك فريسة لأعداء الإسلام في نهاية المطاف. حتى أن المبكرين من دعاة الإصلاح الإسلامي كانوا يشاركون أيضاً فكرة أن أيام الإسلام الأولى هي بمثابة نموذج يجب على الأجيال القادمة أن تحتذي به، وأنه نموذج قادر على تقديم الحلول، الحالي منها والمستقبلي. وتجدر هنا ملاحظة أن كلمة "إصلاح" وجدت لها معاني مختلفة في بعض الدوائر الإسلامية. بدرجة أن الجماعات المتزمتة ترى نفسها على أنها "مصلحة"، بمعنى أنها قامت لإعادة الأمور إلى نصابها، أي من أجل الإصلاح واستعادة الشكل الحقيقي للإسلام. بيد أن الإشارة إلى الإصلاح من هذا المنظور يناقض فكرة أن الإصلاح يلزمه التجديد والتقدم ويستدعي المزيد من التطور.

ومع أن الفكرة السائدة على نطاق واسع، كما شرحناها أعلاه، يتقاسمها كل من هم على طرفي النقيض في المشهد العريض المائل أمامنا، إلا أنه عندما يتعلّق الرأي بالتعرّف على أسباب

صرّح أحد المشاركين في مناظرة تليفزيونية باللغة الفارسية قائلاً بكل انفعال: "فلنسال أنفسنا كيف أن دولة صغيرة المساحة مثل بريطانيا قد استطاعت أن تتسيّد معظم دول الشرق بينما لم يكن بإمكانها أبداً أن تعيد الهدوء إلى إيرلنده المجاورة لها؟"

أقول الإمبراطورية الإسلامية التي كانت مزدهرة ذات يوم من الأيام، أو باقتراح سبل تحقيق التقدّم المنشود نجد أنفسنا أمام طيف عريض من الآراء والأفكار المطروحة للنقاش في السّاحة. فمن ناحية نجد أن هناك من يدّعي على سبيل المثال أن تبني الأفكار الأجنبية وإهمال ما نصّت عليه الشريعة بالتحديد من قوانين وأوامر هو السبب في ضعف الأمة. بينما نجد على النقيض الآخر من يرى بأن تسيّد الرأى المطالب بفهم الإسلام من منظور النّصوص والشريعة هو الذي أدى إلى إسكات الأصوات الأكثر ليبرالية وانفتاحاً. وطبقاً للرأى الثاني فإن ما كان رائجاً ومزدهراً من الإجتهدات العلمية والفلسفية والصّوفية والفكرية قد تم إثباطها وكتبها من جرّاء فرض قالب جامد من العقائد والطّقوس على مجموع المؤمنين من أجل أسباب سياسية في المقام الأول. أما إذا ما التمسّت رأى ذوي الميول الصّوفية الزّاهدة لوجدتهم يدّعون بأن المسلمين قد باتوا مشتغلين أكثر من اللازم بالأمر الدنيوية وشؤون العوام، من قبيل السلطة السياسية والنّص الحرفيّ للشريعة الإسلامية، مهملين بذلك روح الإيمان والسلوكيات والأخلاق التي تقوم عندهم مقام القلب من الإيمان.<sup>4</sup>

وإذا ما أمعنا النّظر في هذه القراءات المتباينة في صفحات الماضي نخلص إلى أنها ليست مجرد وجهات نظر أو اختلافات عامة في الرّؤى، ذلك لأن كل منها يقترح حلاً مختلفاً لمشاكل المستقبل. كما أنه إذا ما وضعنا كل من هذه الحلول المتباينة موضع التنفيذ تكون تبعات ذلك مترامية الأطراف. فإذا ما تفحصنا ما ترغبه الحركات المتزمتة نجد أن ما يريدونه هو إقامة مجتمع مثاليّ عن طريق خلق نفس الظروف الظاهرية التي كانت سائدة في جزيرة العرب في صدر الإسلام بكل حذافيرها. ذلك لأنهم يرون أن الإسلام ذو نظام محيط جامع ينضوي على وصايا أبدية الإلزام فيما يتعلّق بكل أمور المجتمع البشريّ كلّه مثلما هي منظّمة لأدق تفاصيل الحياة الشخصية لكل من يعيشون تحت حكمه. كما يطالعنا روح الله الخميني (مرشد الثورة الإسلامية في إيران، المتوفّي عام 1989) تلك الشّخصية ذات النّفوذ الواسع في الإسلام السياسيّ المعاصر، بقوله:

"لقد جاءنا رسول الإسلام بنصائح وشرائع سماوية عديدة تتعلّق بدخول المرحاض، ومعاشرة المرأة، وإرضاع الصّغير. فلم يترك شاردة ولا واردة إلّا وقد وضّح واجبات الإنسان عنها بكل جلاء."<sup>5</sup>

4 لسنا مهتمّون هنا بالدقّة التاريخية لهذه التقديرات. فلقد برهنت فكرة العصر الذهبي على أن لها صدق واسع حتى يومنا هذا، ولم يقلل من شعبيّتها في أي يوم من الأيام سواء في الشرق أو في الغرب مقولة أنها عبارة عن نسخة مستحدثة من تاريخ صدر الإسلام قد غلّفت بقدر من الرومانسية.

5 كتاب كشف الأسرار، طبع مدينة قم الإيرانية، لا يحمل تاريخاً ولكنه قد يعود إصداره إلى عام 1941، ص

فالإسلام من هذا المنظور ليس مجرد عقيدة، وإنما هو أسلوب في التحكّم في كل مناحي الحياة العامة والخاصّة، وكذلك في كل فرد سواء اختار الإسلام ديناً أم كان على دين آخر. أو بعبارة أخرى ليس الإسلام بوصفه ديناً هو الذي يُفرض على غير المؤمنين به فقط، ولكن بما أن القانون الإسلامي عمومي، وبما أن السبيل الوحيد لبناء مجتمع عادل يكمن في تطبيق الشريعة، لذا يكون من الواجب فرض الحكم الإسلامي على الجميع، بمن فيهم غير المسلمين، بالنظر إلى أنه حكم يحقق أفضل مصالحهم. ويحدد أنصار هذا التفسير السياسي وصف "إسلامي" بأنه الطاعة التامة للقانون بحرفه، كما يفسّرون "وحدة الصّف"، التي هي أيضاً مصطلح هام آخر من بين ما ينادون به - يفسّرونه على أنه الإذعان لمجموعة موحّدة من العقائد والممارسات والالتزام بها. فهم يرون أن مفتاح تحقيق مجتمع قويّ صحيح يكمن في إقامة القديم orthodoxy وممارسة التقويم orthopraxy بكل دقّة، وفي إرشاد العامة إلى هذه المثاليات، حتى إذا استلزم الأمر استخدام القوّة. وعلاوة على هذا ينادون بضرورة التدقيق في كل ما يقع تحت أيديهم من أفكار وقيم غير إسلامية قبل استخدامها لخدمة مصالحهم ومن أجل تقدّم الإسلام. إلا أن همّهم على أرض الواقع منصب على معارضة التعدّدية داخل الإسلام نفسه، أي معارضة ما يخالفهم من مذاهب ومدارس فكرية. وحجّتهم في ذلك أن العناصر المدسوسة على الإسلام قد خلقت التمزج والاندماج داخل الأمة - تلك الأمة التي كانت كالبنيان المرصوص أيام عصرها الذهبي.<sup>6</sup> أي أن أفضل حالات العيش في نهاية المطاف هي التي يتعيّن بمقتضاها استئصال كل الابتكارات والإكتشافات، بل والأفكار التي يرونها غير ضرورية أو يعتبرونها انحرافاً خطيراً عن الصحيح والسليم.

وهناك على الناحية المقابلة في هذا المشهد من يوصفون غالباً بمناصري الحداثة، ويرون أن ما يجب إحيائه هو روح عصر الإسلام الأول وقيمه، لا الظروف الظاهرية التي سادت جزيرة العرب خلال القرن السابع الميلادي. ويسوق أنصار هذا المنحى الفكريّ أمثلة من نصوص صدر الإسلام وقصصاً من تاريخه تؤيد أفكار التحديث والتعدّدية والتقدّم، بل وتنزع حسبما يرون إلى العلمانية، فمثلاً يستندون إلى آيات قرآنية وأحاديث نبويّة، ومنها:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ." (الحجرات: 6)

<sup>6</sup> لقد أشرنا هنا إلى أشد الجماعات تطرفاً. بيد أن الجماعات الإسلامية الأخرى ممن تأسست واستحكمت قواعدها عبر عشرات مضت من السنين وصار لها الكثيرون من الأتباع تنفق في جوهرها، ولو بدرجة أقل من حيث التزمّت، مع نفس هذه التوجّهات المتشددة التي صارت ظاهرة عالمية، هذا وإن بدت هذه الجماعات الأخرى في بعض الأحيان أكثر اعتدالاً وواقعية من حيث برامجها السياسيّة

"اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"

"اطلبوا العلم ولو في الصين"

"مِدادُ الْعُلَمَاءِ أَفْضَلُ مِنْ دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ"

"مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ"

ويرى هذا الفريق أن الإسلام دين رُوحِيّ ينادي بالفضائل والقيم الأخلاقية العامّة، ولا يجب إقحامه في السياسة ووقائع الحياة اليومية، ولا حتى في الأمور التي هي من اختصاص العلم وما إليها. وليس لديهم غضاضة في التنوّع الحادث داخل الإسلام، بل يتقبلونه كواحد من خصائص المجتمع السليم المتنوّع العناصر، كما أنهم لا يلجأون إلى فرض ما يعتقدونه على أتباع الأديان والعقائد الأخرى. ويسوقون هنا أيضا أمثلة من قرون الإسلام الأولى وما اتّسمت به من تنوّع وحرّيات ترعرعت في عهود العديد من الحكّام الذين تولّوا زمام الحكم خلال أنجح فترات الإمبراطورية الإسلامية. ولذا فإن نظرتهم إلى مكوّنات العصر الذهبي تختلف تماما عما يراه الفريق الآخر. فهم يصفون عصر الإسلام الذهبي بأنه عصر أريحية وتعايش وكشفيات علمية وإنجازات أدبية – أي عصر تقدّم ورقّي. وعلى الرّغم من أنه يمكن القول بأن غالبية المسلمين يشاركونهم هذا التوجّه، إلا أن أغلب الحوارات التي دارت على السّاحة منذ سبعينيات القرن الماضي حتى الآن قد تسبّدها بشكل متزايد مناصروا الرأي الذي ينزع إلى الإسلام السّياسيّ الأصولي. ولذا فإن بعضا من منتقدي الإسلام والمشكّكين فيه، خاصة من أهل الغرب، يسوقون الحجة التي ينتقدونه بها من صريح نصوص في القرآن والحديث وأمثلة حقيقية من تاريخ صدر الإسلام على أغلب الفظائع التي ارتكبتها الإسلاميون الأصوليون. هذا بينما يتدّرع فريق آخر من هؤلاء المنتقدين حقيقة التي لا جدال فيها وهي أن من يعتنق هذه الأفكار والممارسات المتطرّفة ليسوا سوى نسبة ضئيلة من مسلمي العالم، وهو رأي يبرهن في حدّ ذاته على أن النّصوص الإسلامية لا يصحّ تفسيرها وفهمها من منظور العنف وسفك الدّماء.

وهكذا تبقى تساؤلاتنا تبحث عن جواب: هل هناك مفهوم صحيح عن الإسلام لم تفسده السنين يمكن استنباطه من بين ما تراكم بعد ذلك من آراء فقهية؟ بل وأنى للمرء أن يصل إلى فهم عن صحيح الدّين؟ أو من أين يحصل الإنسان على تعريف صادق لخصائص عصر الإسلام الدّهبيّ ومقوماته؟ ولكن يبدو أن كبد الحقيقة يكمن في أن هذه التساؤلات لن تجد إجابات باتّة وقاطعة، ولكنها ستلقى بدلا من ذلك ردوداً عقلانية معقولة. في حين أننا نجد أنصار كل من الرأيين المتضادّين اللذين سقناهما يرتكنون، من أجل تعزيز ما يسوقه كلاهما من حجج، إلى نصوص يعدّونها ملزمة، كما يستندون إلى أمثلة مما قد تناقله الرّواة عبر القرون. ذلك لأنه لا يبدو أن هناك ما يسمّى "مفهوم

الدين الصحيح" يمكننا التّوصل إليه بالإرتكان، مثلاً، إلى مصدر بسيط مباشر نجده في القرآن أوصحيح الحديث. بل إن هاتين الطّائفتين المتعارضتين في الآراء تدّعي كل منهما أن ما توصلت إليه من مفاهيم هو من نفس الآيات التي استشفت منها الفئة الأخرى مفهوماً مخالفاً، ولا يتنازل أي منهما عن الإدعاء بأن ما لديه هو "صحيح الدّين". ومن هنا تظهر حقيقة لا جدال فيها، وهي أن اختلاف الرأي بين هاتين الطّائفتين يرجع إلى تفاوت بالغ في فهم وتفسير كل منهما للنص الواحد.

ولإلقاء المزيد من الضّوء على هذه المسألة، يجب علينا الإقرار بحقيقة أن تاريخ ما حدث من وقائع في صدر الإسلام قد وصلنا عبر ما تناقلته الأجيال شفاهة عبر عشرات السنين إلى أن تم تدوينه فيما تلى من قرون. كما أن الإسلام لم يتأسس ويكتمل بناؤه بين عشية وضحاها، ذلك لأنه، حتى في أكثر صورته بداءة، كان الإسلام نتاجاً لسلسلة طويلة من التطوّر. ويترتب على ذلك حقيقة هي أنه حتى ولو كانت وسيلة لتدوين ما نطق به الرّسول محمد (ص) بكل دقّة والتأكّد من صحّة الأحاديث النبويّة فور النّطق بها، لبقيت أمامنا معضلة تفسيرية، كما هو حادث الآن حيال النص القرآني، تتمثل في وجود نصوص متباينة نزل كل منها في ظروف مختلفة بشأن مسائل شديدة الأهمية مثل مسألة الحرب والسلام، على سبيل المثال.

ومن الثابت تاريخياً أن القرآن قد استغرق تنزيهه على الرّسول محمد (ص) مدة ثلاثة وعشرين عاماً، وغالبا ما كان التنزيل في مناسبات معيّنة ولأسباب محدّدة، واستجابة لوقائع أو أحداث بعينها. وقد انفقت التّفاسير القرآنية على هذه الحقيقة بوجه عام، واستتبقت نظرية أن بعضها من الممكن أن ينسخ البعض الآخر، مقرّرة بأنه عبر سنوات التنزيل القرآني الثلاثة والعشرين جرت تغييرات في الشرع طبقاً لتغيرات في الملابس والظروف. وأبرز أمثلة على ذلك آيتي الخمر، حيث تدرّج حكم التحريم من النّهي عنه عند الصلاة في بادئ الأمر، ثم تلى ذلك التحريم التام. وغير ذلك من أمثال هذه الآيات عديدة، بل إن أكثرها جدلاً وأبعدها أثراً هي الآيات المتعلّقة بالسلم والحرب، إذ يدعو عدد كبير منها إلى السّلم، ويحض عدد مماثل أيضاً على القتال. ولكن التقليديين من علماء الدّين الإسلامي رأوا أنه بما أن آيات الحز على القتال (سيّما الواردة في سورتي الأنفال والتّوبة) كانت تالية من حيث تاريخ التنزيل للآيات التي تدعو إلى السّلم، فإن آيات الحرب هي التي تعتبر ملزمة على الدّوام، أي أنهم قد اعتبروا أن آيات السّلم منسوخة ولاغية. وبينما يقرّ العلماء التقليديون بأن تنزيل القرآن كان تدريجياً، إلا أنهم يرون أن استمرار نسخ آية لإخرى قد اختتم بوفاة الرّسول (ص)، عملاً بالآية الثالثة من سورة المائدة " الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ...".

إلا أن هناك عدداً من دعاة الإصلاح، سيّما في إيران والأقاليم الهندية الباكستانية، قد استنبطوا عبر السّنوات المئة الماضية منهاجاً مختلفاً في التفسير استناداً إلى المغزى الظرفي للقرآن. فهم يرون أن الآيات المدنية ولو أنها متأخرة من حيث تاريخ التنزيل، وهي الآيات التي جاء فيها

الحض على القتال وتضمّنت أحكام الشريعة القاسية، هي آيات ليست واجبة التطبيق والإلزام بصفة دائمة، وإنما ما هو واجب وملزم على الدوام، في رأيهم، فهو الآيات المكيّة التي تحض على محبة الجار والأمانة والتراحم فضلا عن المبادئ الأخلاقية العامة.

أما الآيات المدنية المتأخّرة في تاريخ نزولها عن الآيات المكيّة فهي، لدى هؤلاء المفكرين المحدثين، بمثابة تطبيق لتلك القواعد الأساسية ولكن في ظل ظروف تاريخية بعينها كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية خلال السنوات الختامية لحياة الرسول (ص). إلا أن من رأيهم أن هذه القواعد يمكن تطبيقها بصورة مختلفة عندما تختلف الظروف. فالعدل مثلا، وهو من القيم التي تقع من الإسلام موضع القلب، كانت التشريعات العقابية الإسلامية هي أفضل وسيلة لتحقيقه في صدر الدّعوة، إلا أنه قد تكون هناك وسائل أخرى لتحقيق العدل في المجتمعات الحديثة المتقدّمة بدلا من القصاص القائم على وجوب أن يكون الجزاء من جنس العمل. ويرى البعض أن مثل هذا المنحى، الذي لا يدعو إليه الآن سوى قلة قليلة من علماء الإسلام، من شأنه أن ييسر عملية التوافق مع مقتضيات الحداثة إذا ما حاز قبولا أوسع من جانب العامّة.

ولكن حجر العثرة الذي يترصد أصحاب هذا الرأي هو الأهميّة الخاصّة التي تولى للحديث في علوم الدين في الإسلام لدى كل من المعتدلين والمتشدّدين ناهيك عن المتطرّفين. ذلك لأن أي اتجاه فكري يخرج عن التقليد يعني ضمنا أن علماء الأمة، بل وثقافة صدر الدّعوة الذين يجعلهم المسلمون فيما يشبه التقديس، قد جانبهم الصّواب فيما نقل عنهم عبر ما مضى من قرون. أي أن ما يراه المجدّدون ودعاة الحداثة يكون بمثابة سباحة ضد تيار رأي العامّة القائل بأن الإسلام هو الدين الوحيد الذي عصمه الله من انحرافات أديان القبل وانقساماتها. فقد نقل عن الرسول محمد (ص) أنه وعد المؤمنين به ألا يضلّوا بوصفهم أمّة، وذلك بقوله "لا تجتمع أمّتي على ضلالة". ولذا فإن المعارضة الشّرسة سوف تكون من نصيب من يضرب أول معول على درب التغيير الجذري.

وهكذا فإن أنصار الإسلام التقليدي المحافظ يبنون حججهم على نصوص قويّة منتقاة ولكنّها نصوص حمّالة أوجه. فمثلا نُقل عن الرسول (ص) قول جاء في مختلف صحاح الحديث هو أن "كلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالة في النار." وهنا تؤخذ كلمة "بدعة" على محمل سلبيّ، وغالبا ما تفسّر البدعة على أنها "الدّعوة إلى ما لم يدع إليه رسول الله". كما نُقل عن الرسول (ص) قوله للمؤمنين "عليكم بسنتي". فضلا عن حديث أخريساق رغم ما يقال فيه من ضعف، وهو "من تشبّه بقوم فهو منهم"، وهو حديث غالبا ما يرتكن إليه للتنديد بأنصار التجديد وبقصد الإحتراز ممن يرحّبون دونما تربيّت بأفكار الغرب وإنجازاتهم. والخلاصة هي أن كل السبيل نحو إصلاح الشّرع في الإسلام مقطوعة عند هؤلاء التقليديين بقولهم: "ما حلّه محمّد (ص) يبقى حلالا ليوم القيامة، وما حرّمه يبقى حراما ليوم القيامة". كما نقلوا عن الرسول أيضا تحذيره من الفتنة ومن كل من يأتي ببدع تقسم جماعة المسلمين فرقا شتى. وهذه الأقوال تستخدم عادة لإشانة أنصار التحديث ومتحرّري الفكر



بوصفهم مارقين خرجوا على الإجماع. ومن رأي مَنْ يمحّصون الأمور بميزان التحليل والعقل أن الولع بالمنقول وخشية الانحراف عمّا يسمّى بالصرّاط المستقيم يفضي إلى التشكيك بوجه عام في كل شيء جديد وحديث ويخنق كل ابتكار وتقدّم.

يؤمن المسلمون بغير استثناء بأن كل كلمة في القرآن هي تنزيل إلهي لا يمكن تحويره أو التشكيك فيه. وهو كتاب ذكر الله فيه "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا" (المائدة: 3) ومن رأي أنصار التقليد أن "الكامل" و "التام" مقصود به طبيعة تعاليم الإسلام الشاملة. وأنه لا شاردة ولا واردة إلا وقد تحسّب الكتاب لها وأتى بحكم حيالها، مصداقا لقوله تعالى: "وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ" (النمل: 75). وطبقا لهذا الرأي يتوجّب قياس كافة ما يستجد من أفكار وظواهر وابتكارات وإنجازات، سواء أكانت هذه المستجدات من طبيعة علمية أو أخلاقية، على ما جاء في القرآن والحديث. وهم يرون أن العقل البشري المحدود، مهما اعتقد في رقيته، لا يمكنه أبدا فهم الحكمة الإلهية فهما مطلقا ولا يجب أن يُسمح له أن يشكك في صحة أي حكم من الأحكام الفردية في الإسلام. ويساق تعصيذا لهذا الرأي قول تعالى: "وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة 216)

وهناك حقيقة أخرى وهي أن من رأي أنصار التقليد في الإسلام أن الوحي ليس هو النصّ القرآني هو الذي أوحى به إلى الرّسول (ص) خلال فترة دعوته التي امتدّت ثلاثة وعشرين عاما فحسب، وإنما يشمل الوحي أيضا كافة أحكام العبادات والقصاص، وكذلك الوصايا وكل العقائد التي لم يرد ذكرها في القرآن نفسه. بل إن الآراء الفقهيّة التي إذا ما تتبعنا أصلها لوجدناها قد استنبطت خلال القرون الأربعة الأولى للدعوة، تلك القرون المسمّاة "بعصر التكوين الإسلامي"، يرجعها التقليديون إلى زمن الرّسول وصحابته المشار إليهم "بالسلف الصالح". ويؤمن أنصار هذا الرأي بأن الإسلام كان في قلبه الأصليّ كاملا، وأن كل ما جاد به المفسّرون والعلماء والفقهاء لم يكن بدعا أو اقتداء منهم بطوائف أجنبية، وإنما كان مجرد اكتشافات وتبويبات لما هو موجود أصلا في التنزيل. وهناك رأي يقبل به العامّة وهو أن باب الاجتهاد هذا قد اختتم بنهاية قرون الدّعوة الأولى، ذلك لأنه لم يبق بعدها ما يمكن أو يستلزم إضافته.

أما أنصار الإصلاح بدورهم فإنهم يدحضون هذا الرّأي ويتساءلون عما إذا كان من حق علماء القرن الثالث الإسلامي البحث في المصادر وتفسيرها وتسجيل ما فهموه منها بينما يُحرّم من عاشوا في القرن الخامس عشر الذي نحياه الآن من هذا الحق. وهو اعتراض لا يخرج عن كونه مفاضلة بين تقديس المنقول واعتباره ميزانا يقاس به كل ما عداه، وبين قبول تمحيص هذا المنقول ونقده من منظور عصر آخر.

وفي كلتا الحالتين يأتي أنصار الحداثة برأي آخر يختلف بعض الشيء عما أجمع عليه فقهاء الإسلام، كما يسوقون حجّتهم من آيات من القرآن والحديث الشريف. فهم على سبيل المثال لا يعتبرون التعددية دليلا على الضعف أو أنها كانت نتاجا لظروف غير مواتية، وإنما يقبلون بها كأمر من عند الله، مرتكبين إلى عدد من الآيات القرآنية، منها " وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً " (المائدة: 48) كما ينقلون عن الرسول (ص) قوله "اختلاف أمّتي رحمة". كما يرتكبون إلى العديد من الآيات القرآنية التي تحضّ على العيش بسلام مع اليهود والنصارى.<sup>7</sup> فضلا عن هذا وذلك يسوقون الآية الشهيرة التي تضاربت بشأنها التفاسير، وهي "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" (البقرة: 256)

كما أن هناك أقوالا ماثورة غالبا ما تنسب إلى الرسول (ص) ولو أنها لا تعدّ من الأحاديث الصحيحة عند عامة الفقهاء، ومنها "طلب العلم فرض على كل مسلم"، و "اطلبوا العلم ولو في الصين"، و "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد". وعلى الرغم من التشكيك في سند هذه الأقوال، إلا أن العادة جرت على الإرتكان إليها لإجازة المساعي البحثية والعلمية في المجالات غير الدينية. سيّما وأن حديث طلب العلم من الصين لا يعتبر تشجيعا على قطع المسافات الشاسعة سعيا وراء المعرفة فحسب، وإنما هو أيضا نفي للرأي الذي يشترط استقاء المعرفة من مصدر يرضى الله عنه. والصين ليست أرضا قصية فحسب وإنما تعدّ رمزا لديار الكفر والوثنية.

وطبقا لأنصار الحداثة لا تأتي غزارة المعرفة من الإسلام بمعناه الحرفي المحدود، إذ أنهم يدّعون أن وجهة نظرهم هذه تجد سندا لها في أن كل من القرآن والسنة المتوارثة عن حياة الرسول قد اقتبسوا بعضا من الأحكام من عرب الجاهلية وأتباع الديانتين اليهودية والمسيحية. فمثلا عرض الصحابي الشهير سلمان الفارسي، تلك الشخصية شبه الأسطورية التي أتت من فارس إلى مكة، أساليب حربية ساعدت المسلمين في قتالهم لأهل مكة. ويتساءل هؤلاء عما إذا كان من واجب الرسول رفض الفكرة التي أشار بها سلمان في زمن الشدة بحجة أنها لم تكن وحيا يوحى. كما أنهم، عندما يتعلّق الأمر باقتباس أفكار أهل الغرب، يستشهدون بالآية الكريمة التي تمتدح النصارى بأنهم "أَقْرَبُهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا". (المائدة: 82)

وإذا ما تناولنا وجهة نظر أهل الغرب، لنجد أن مفهوم دعاة الإصلاح وأنصار الحداثة في الإسلام أكثر ملاءمة وتوافقا مع الزمن الحاضر. إلا أن على المرء ألا يغفل عن حقيقة أن أنصار الإصلاح والحداثة في العالم الإسلامي لا يزالون ملتزمين بالتقليد والنقل. فالإنسلاخ عما توارث عبر

ومنها "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (البقرة: 62) وكذلك "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ". (المائدة: 69)

القرون من إجماع ونزعات شخصية في فهم الحديث والسنة، وإعادة فهم الإسلام من جديد بإدراك غير مثقل بما أفرزته قرون طويلة من النزاع والاختلاف السياسي والفقهية، هو مهمة شاقة لا يقبلها إلا أقل القليل ممن يرضون بأن تطالهم وصمة الإقصاء والشبهة، ووطأة الرّفص المجتمعي والمقاطعة. إذ أن العقبات التي تواجه إي من دعاة الإصلاح لا تقتصر فقط على خشية الإنسان على حياته، وإنما تشمل خشية الإنسان من الخروج على شرع الله، والإنزلاق إلى منحدر تطويع المرء لعقيدته بما يلائم الحداثة، والتفريط في هويّته الشخصية وانتمائه المجتمعي.

وتؤدّي الرّغبة أو الإحتياج إلى المواءمة بين مشاعر أنصار التقليد من المؤمنين من جهة ومقتضيات الحداثة من الجهة الأخرى إلى ظهور مفاهيم غريبة عريّة عن المنطق والتفكير السليم. إذ نجد على سبيل المثال بعضا من المنادين بالحداثة يناصرون حقوق الإنسان، إلا أنهم يضيفون على الفور أنها ليست أفكارا "غريبة" وإنما هي مستنقاة مما هو متواتر في الإسلام. كما يعربون عن رغبتهم في الديمقراطية شريطة ألا تكون منقولة عن النموذج الغربي وإنما من قالب إسلامي. بل إن الحركات الوطنيّة التي ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين كان لزاما عليها التماس السند الدينيّ، مثل الإرتكان إلى قول الرّسول "حبّ الوطن من الإيمان". وهناك كاتب عربيّ كان يقرّ علانية أنه يستقي حجه من فلاسفة الغرب، إلا أنه كان يعمد إلى التنقيب عن أمثلة لها فيما تواتر من مصادر إسلامية وتاريخية، لكي يستحسنها قرّاءه وسامعوه. في حين أن شعوره بضرورة التماس هذه الأسانيد راجع إلى أن الثبات على المنقول ما زال أمرا شائعا بما يفضي في النهاية إلى إعاقة أو حتى إيقاف كافة الجهود الساعية إلى الابتكار والتقدّم.

ويمكن وهن استقرار النصوص المتوارثة في أن الظروف التاريخية لا تمت بأية صلة للصورة المثالية التي يتخيّلها أنصار الموروث. فخذ على سبيل المثال قرون صدر الإسلام الأولى التي كانت بغير شك تتسم بانتصارات عسكرية باهرة متواصلة بسط من خلالها حكم الإسلام على رقعة جغرافية واسعة عبر قارات ثلاث. إذ يميل أنصار الموروث إلى استقرار الحقبة الزمنية التي شملت العشريّات الثلاث التي شهدت حكم الخلفاء الراشدين ومن بقي معهم من الصّحابة، مضافا إليها القرون الخمس التي دام فيه حكم الدولة العباسية (من 750 حتى 1250 ميلادية)، استقرارا عاما ويسوقونها كمثال على إفران الإسلام لحضارة راقية لم يسبق لها مثيل. بل وغالبا ما يشيرون إلى حكم المسلمين للأندلس (إسبانيا) على أنه حقبة مجيدة في الحضارة الإسلامية.

إلا أن إلقاء نظرة فاحصة على أيام صدر الإسلام التي يمّجدها أنصار الموروث يوضّح أنها لم تتسم أبدا بأي نوع من وحدة الصّف بين المسلمين. فبعد وفاة الرسول محمد (ص) مباشرة نشب ما يسمّيه مؤرخو الإسلام حربا أهلية حيث خرجت قبائل بكاملها عن الأمة الإسلامية. كما دبّ نزاع بشأن الخلافة نجم عنه انقسام الأمة الإسلامية حتى يومنا هذا إلى فرق عديدة يشار إليها اليوم

بالتقسيمين العموميين "السنة" و"الشيعة". وتعود جذور هذا النزاع الذي نتجت عنه الحروب الدموية والمذابح إلى أوائل العصر الإسلامي. ومن اللافت للنظر أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين الأربع قد ماتوا قتلا. وفور مقتل الخليفة الرابع اعتلى الأمويون - وهم سلالة أبي سفيان ألد أعداء الرسول - سدة الحكم. فكانت دولتهم محل انتقاد جمهرة مؤرخي المسلمين وتنديدها لكونها دولة آثام وشرور. وكان خلفاء نفس هذه الدولة الأموية هم الذين أسسوا الخلافة الموازية في قرطبة، وصار حكمهم هناك هو عهد الأندلس الأسطوري. أما ما يفتخر به مسلمو اليوم فهو تلك الإنجازات الذخرة في الميادين الثقافية والفلسفية والإقتصادية والعلمية التي تحققت إبان الخلافة العباسية التي بسطت سلطانها ما بين القرن الثامن والثالث عشر الميلادي. بيد أن مفتاح نجاحهم لم يكمن في اتباع قالب جامد موحد للعقيدة، أو صدّ السبيل أمام التأثير الأجنبي، كما لم يكن نتيجة لتطبيق الشريعة الإسلامية بحذافيرها على كل الرعية. بل على العكس من ذلك، لأن الخليفة العباسي في بقاع عديدة من الإمبراطورية الإسلامية لم يكن سوى رمزا إسميا للحكم وكانت مقاليد الأمور الفعلية في البلاد في يد ولاة الأقاليم وليست في بغداد.

كان سرّ نجاح الدولة العباسية يكمن في روح انفتاحها (والتساهل في أحكام إسلامية بعينها)، مما شجّع على ظهور مناخ ساد فيه تبادل التجارة والثقافات. ويحكى أن بعض الخلفاء العباسيين دأبوا على عقد مناظرات عامة بين أصحاب كافة الأديان والعقائد، وكان بين هؤلاء المتناظرين من جاهروا بالإلحاد. كما أن العديد من إنجازات تلك الدولة، بما فيها المحافظة على تراث اليونان وترجمة أقوال فلاسفتهم، قد حققها في واقع الأمر أتباع الديانات المسيحية واليهودية والزرادشتية ممن كانوا بالطبع يخضعون للحكم الإسلامي الذي عضدهم وأعطاهم الفرصة للقيام باجتهداتهم العلمية. وقيل أن هؤلاء كانوا يتمتعون بقدر من الحرية يفوق ما كان في أوروبا، مما حدا بهم إلى الانتقال للعيش في ظل الإمبراطورية الإسلامية. ولا يمكن بطبيعة الحال أن نقول أن حكم العباسيين كان وردياً بغير مثالب، إذ شابته أيضاً فترات من التزمّت الديني واضطهاد الأقليات والمذابح الكيدية.

وهناك مسألة أخرى جديرة بالملاحظة وهي أن لقيفاً من المسلمين الذين يشار إليهم بالبنان ويختصون بالمديح والثناء من أمثال ابن سينا وعمر الخيام والفارابي، بل وأساطين من أمثال ابي حامد الغزالي، ناهيك عن مشاهير شعراء العربية والفارسية مثل أبي نواس والمنتبّي وحافظ - كان بعض معاصريهم يعدّونهم جميعاً من الزنادقة. ومن المؤكّد أنهم، بمقاييس الأصولية السائدة اليوم، لا يرقون إلى مصاف "المسلمين الصادقين". وإذا تناولنا ازدهار التجارة والعلوم والفنون في ذلك العصر فقد صاحبه ما يطلق عليه الإسلاميون في عالم اليوم "انحطاط الأخلاق". ذلك لأن خلفاء ذلك الزمان شجعوا الشّعر الذي غالباً ما كانت تصاحبه الموسيقى والغناء والرقص، وهي أمور لا تلقى ترحيباً لدى أنصار التقليد في عالم اليوم.

فما الذي تسبب إذا في أن يشرف عصر الإسلام الذهبي إلى نهايته؟ أكان السبب في ذلك هو اخفاق فهم روح الإيمان والسير بمقتضاها، أم لتسيّد الساحة رأيٌ أشدَّ حَرْفِيَّةً وتزمتًا بدوافع سياسية معيَّنة، أم هو بكل بساطة ذلك الغزو المغولي مع ما صاحبه من تبعات كارثية مدمّرة؟ وأيا ما كان السبب، فإن العصر الذهبي بكل انجازاته التي لا ينكرها أحد لم يكن عصر وحدة سياسية أو عقائدية في صف المسلمين، كما أنه لم يكن بالتأكيد عصر مجتمع جامد قد صُبَّ في قالب عرقيّ وعقائديّ واحد، وإنما كان عصرا حمل فيه الإسلام شعلة المدنيّة في حقبة تم فيها التعامل مع تحديّات التعدّدية والتنوّع بشكل أفضل.

ومما سقناه أنفا يتبيّن أن تناول منظور عصر الإسلام الذهبي كما نقله لنا المؤرّخون ومحاولة الاستفادة منه يمكن أن يسلك سبلا مختلفة يخدم كل سبيل منها أجندة بعينها: أي لخدمة أجندة سياسة دينيّة، مثلا، أو أجندة سياسة علمانية، طالما كان المرء مستعدّا لسلوك منهج انتقائي ويضرب صفحا عن الحقائق التاريخية. إلا أن السؤال يبقى بغير إجابة وهو عما إذا كان يتعيّن علينا، في زماننا المتسارع الوتيرة المفعم بتقلّبات جذريّة دائبة، أن نتلمّس مفتاح المستقبل من خلال إعادة بناء ماضي مجيد. أو عن طريق تناول المسائل الحاضرة والتعامل معها بأكبر قدر من الحيادية وبدون أن نكون مثقلين ما أمكننا بأحمال الموروث.

وسيتعيّن على غالبية المسلمين في نهاية المطاف المفاضلة بين مختلف السبل المتاحة بما يضمن لهم على المدى الطويل رفاهم ويتجاوب مع احتياجاتهم ورغباتهم على أرض الواقع. ولا يغيب عن بالنا هنا أن كلاً من حركة الإسلام السياسيّ بأشكالها الشّمولية التي نراها الآن، وكذلك العلمانية، هما مشروعان حديثي العهد لم يتسنّ لأي منهما الفرصة الكافية لإثبات جدارته. وقد يحتج البعض بأن الإسلام السياسيّ قد أبدى بالفعل قصوره وعجزه عن تحقيق رفاهية هذه المجتمعات. إلا أن الحكومات العلمانية، أو بالأحرى الحكومات غير الدينية، لم تستطع هي الأخرى أن تحدث طفرة في ترقي شعوبها. وعلى الرّغم من هذا وذاك، هناك أدلّة واعدة على حدوث تغييرات اجتماعية وإصلاحات هيكلية في الإقليم. ونذكر منها، على سبيل المثال الجهود العلمانية التي تبذل في تونس بعد ثورة الربيع العربي، وهي جهود، على الرّغم من تعرّضها من آخر لهجمات من الأصولية الإسلامية، تبدو وكأنها تكتسب المزيد من الأرض وتمنح الأمل في أن يحظى هذا الإقليم بتعدّدية دينية وسياسية واجتماعية تتسم بالواقعية.

ونختتم هذا المقال بتذكير القارئ بحقيقة هامّة وهي أنه لا يصحّ أن يُسأل الدّين في حدّ ذاته عن تخلف أي مجتمع من المجتمعات، فالدين لا يخرج عن كونه عامل واحد من بين عديد من العوامل التي من شأنها أن تحفّز ما قد يوفّر لشعوبها الرّفاهية والنقدّم أو يورثها الأفول والتأخّر.